الشبكة العربية لديمقراطية الإنتخابات
البيان التقييمي الاولي حول انتخابات مجلس الامة الكويتي المبكرة في الكويت

الكويت – 30 ايلول/سبتمبر 2022

الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات هي شبكة إقليمية تضمّ مجموعة من المنظمات العربية غير الحكومية وتهدف إلى تطوير العملية الانتخابية وإرساء القيم الديمقراطية من خلال الاصلاح الإنتخابي وتعزيز الشفافية وحقوق الإنسان في المنطقة العربية. وقد انضوت هذه المنظمات من 13 دولة عربية هي: الأردن، البحرين، تونس، السعودية، السودان، العراق، فلسطين، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن في إطار الشبكة العربية لديمقراطية الإنتخابات، وساهمت منذ تأسيسها عام 2009 في تقييم العمليات الإنتخابية في كل من لبنان، الأردن، السودان، تونس، المغرب، العراق، مصر، الكويت وغيرها ونشرت تقاريراً تقييمية حولها متضمنة الاقتراحات والتوصيات لاصلاح العملية الإنتخابية .

مقدمة

نظمت الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات بعثة تقييمية لمواكبة العملية الانتخابية في الكويت والتي جرت نهار الخميس في 29 سبتمبر 2022 الموافق فيه 3 ربيع الأول 1444، وقد تشكلت البعثة من الزملاء السيدة رجاء جبري من تونس، السيد شرف الموسوي من البحرين، والسيد رشيد حمتو من لبنان.

بداية تتوجه الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات بالشكر لدولة الكويت شعبا وحكومة ونخص بالشكر وزارة الاعلام على حسن الاستضافة الطيبة والتعامل بإيجابية مع بعثتها وتسهيل مهمتها، كنا تتوجه بشكر خاص الى شريكها

الوطني "جمعية الشفافية الكويتية" على كل الجهود التي بذلتها من أجل إنجاح مهمة بعثها. والشكر موصول لكافة الأطراف والقوى التي استقبلتنا للوقوف عند رأيها من العملية الانتخابية في الكويت.

التقت البعثة خلال تواجدها في دولة الكويت بكل من وزير الاعلام والثقافة ووزير الدولة لشؤون الشباب، وهيئة إدارة الانتخابات، وكذلك عدد من المرشحين، كما راقبت البعثة الاعمال التحضيرية ويوم الاقتراع بما في ذلك عمليات التصويت والفرز في ثلاث وثلاثين لجنة ما بين رئيسية وفرعية في أحد عشر مدرسة موزعة على كافة الدوائر الانتخابية الخمسة.

أولاً: المناخ السياسي العام

جرت الانتخابات التشريعية الكويتية المبكرة يوم 29 ايلول/سبتمبر 2022 بعد صدور مرسوم حل مجلس الأمة رقم 147 لسنة 2022بتاريخ 2 اب/أغسطس وبناء على قرار دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة 2022 والمنشور في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) العدد 1598 الصادر يوم الأحد 28 اب/أغسطس 2022. استند المرسوم إلى المادة 107 من الدستور وإلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 القاضي بالاستعانة بولي العهد لممارسة بعض اختصاصات الأمير الدستورية. قرار حل مجلس الامة المنتخب سنة 2020 والذي لم يكمل ولايته (تجدر الإشارة الى انها هذه المرة العاشرة التي يتم فيها حل مجلس الامة منذ تاريخ تأسيسه) جاء بعد الخطاب الذي القاه ولي العهد الكويتي الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح نيابة عن امير دولة الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح بتاريخ 22 حزيران/يونيو 2022 واعتبر فيه ان الخلاف السياسي المستمر بين السلطة التنفيذية المتمثلة بمجلس الوزراء والسلطة التشريعية المتمثلة بمجلس الامة تستوجب حل الأخير واجراء انتخابات مبكرة لتصحيح المسار ورسم اتجاه سياسي جديد.

تنافس 305 مرشحين بينهم 22 امرأة على 50 مقعدا موزعين على خمس دوائر انتخابية، وسط تطلعات بعودة المرأة إلى مجلس الأمة بعدما فقدت مقعدها الوحيد خلال الانتخابات التي جرت في كانون الأول/ديسمبر 2020. علماً ان النساء 51,2 بالمئة من الناخبين البالغ عددهم 795920 ناخبا.

جاءت هذه الانتخابات في ظل مناخ سياسي في المنطقة العربية يشهد تراجعاً في المسار الديمقراطي وإحدى ظواهره التضييق على الحريات العامة خصوصاً على الحقوق المدنية والسياسية في بعض البلدان، والحد من حرية التعبير وعمل مؤسسات المجتمع المدني. كما تواجه المنطقة تحديات اقتصادية واجتماعية كتداعيات لخيارات سياساتيه في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتفاقمت مع تأجج النزاعات المسلحة والتوتر الذي تتسبب به على امتداد المنطقة وتورط أكثر من جهة إقليمية ودوليه فيها. وقد ازدادت الأوضاع توترا بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على المنطقة ككل ومن جوانب عديدة أهمها الاقتصادية والمعيشية.

وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي تمرّ بها المنطقة العربية جرت الانتخابات انطلاقا من قناعة القيادة السياسية في الكويت بأهمية العملية الانتخابية والمشاركة في اختيار أعضاء مجلس الامة. إن هذه القناعة الواضحة تعكس الرغبةً بتطوير الحياة السياسية والعامة، وتؤكد الشبكة في هذا المجال على أهمية تطوير الحياة الحزبية كإحدى العوامل التي تساهم في تعزيز المشاركة وتنظيم العلاقات السياسية بين مختلف الأطراف والتوجهات الناشطة وصيانة حرية التنظيم والتعبير استكمالاً لتحصين كفاءة المشهد السياسي واستقراره على المدى الطويل.

ثانياً: الإطار القانوني

حدد الدستور الكويتي في المادة 80 منه عدد أعضاء مجلس الأمة بـ 50 عضواً وذلك لولاية تستمر لمدة 4 سنوات، تاركاً للقانون تحديد آلية توزيعهم على الدوائر الانتخابية[1] والتي غالباً ما يتم تعديلها، فقد كان عدد الدوائر عشرة ما بين عامي 1961 – 1976 وخمسة وعشرين بين عامي 1980 – 2006 وخمس دوائر منذ عام 2008 لغاية اليوم. هذا فضلا عن التغييرات التي طالت تقسيم الدوائر الإنتخابية مراراً، تم تعديل نظام الإنتخاب أكثر من مرة، فمن نظام الأصوات المتعددة 5 من أصل 10 مقاعد، إلى 2 من أصل 2، إلى 4 من أصل 10، إلى نظام الصوت الواحد غير المتحول 1 من أصل 10 مقاعد والذي اعتمد في الانتخابات الاخيرة.

أما بالنسبة للترشح فقد اشترط الدستور في المادة 82 منه أن يكون المرشح الى عضوية مجلس الأمة كويتي الجنسية بصفة أصلية، ناخباً وله من العمر 30 سنة يوم الإقتراع، بالإضافة إلى إجادته القراءة والكتابة. في حين تكفّل قانون الانتخابات بتحديد شروط الناخب في مادته الأولى بأن لكل كويتي بلغ من العمر 21 سنة يوم الإقتراع الحق في الانتخاب، والجدير ذكره بأن هذه المادة قد تم تعديلها بالقانون رقم 17 لسنة 2005 لتنال المرأة الكويتة حق الإقتراع والترشح، ويصبح هذا الحق عاماً وشاملاً لكل المواطنين الكويتيين رجالاً ونساءً[2]. في المقابل يتوجب على الناخب أن يكون اسمه/ا مدرجاً في في أحد جداول الإنتخاب[3]، ويمنع هذا الحق عن القوات المسلحة والشرطة[4].

أبرز التعديلات التي شهدها قانون الانتخاب الحالي هي السماح بالتصويت في مكان السكن وبالبطاقة المدنية، وقد تم إضافة 19 منطقة جديدة الى الدوائر الانتخابية الخمسة بموجب مرسومي ضرورة رقم 5 و6 اللذين أصدرهما رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح بتاريخ 17 اب/أغسطس 2022.

ثالثاً: مشاهدات يوم الاقتراع

1. تواجد كثيف للقوى الأمنية في محيط وداخل مراكز الاقتراع.
2. حضور المراقبين/ات المحليين في اغلب المراكز الانتخابية التي تمت زيارتها.
3. تقيد الناخبين بالنظام وبتعليمات الجهات المشرفة على عملية الانتخاب.
4. جهوزية اللجان على المستوى اللوجستي من توفر المواد والعدد واللوائح ونشر أسماء الناخبين، وعلى المستوى البشري من اكتمال عدد افراد اللجان المعنية بإدارة العملية الانتخابية داخل المراكز.
5. المام رؤساء اللجان بكافة تفاصيل العملية الانتخابية وحرصهم على تنفيذها بدقة.
6. تعاون رؤساء اللجان مع المراقبين والسماح لهم بالتواجد في لجان الاقتراع.

---

[1] المادة 81 من الدستور الكويتي

[2] تم إقرار الحقوق السياسية الكاملة للمرأة في الترشح والاقتراع بأغلبية 35صوتاً ومعارضة 23 وامتناع واحد

[3] المادة 19 من القانون 35 لسنة 1962

[4] المادة 3 من القانون 35 لسنة 1962

7. تواجد مندوبي اغلب المرشحين داخل اللجان والسماح لهم بمتابعة عمليات الفرز عن قرب توخياً لأكبر قدر من الشفافية.

8. التزام رؤساء اللجان بمساعدة كبار السن ومن لا يجيدون القراءة والكتابة مع الحرص على سرية الاقتراع.

9. جهوزية كافة المراكز التي زارها فريق الشبكة لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بالإضافة الى اتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل وصولهم ومساعدتهم من خلال توفير خدمات المرافقة والكراسي المتحركة من قبل الهلال الأحمر الكويتي ومنتسبي وزارة الداخلية.

رابعاً: ملاحظات عامة

1. أدى إضافة 19 منطقة جديدة الى الدوائر الانتخابية الى تعزيز المشاركة السياسية لعدد كبير من المواطنين (أكثر من 29000 مواطن) الذين حرموا سابقاً من القيد في أي دائرة انتخابية بسبب عدم ادراج مناطقهم في الدوائر الانتخابية.

2. جاء السماح بالتصويت بالبطاقة المدنية اعتمادا على عنوان السكن للحد من محاولات نقل قيود الناخبين من مناطق الى أخرى ولعكس واقع سجل قيد الناخبين الفعلي بشكل أكثر دقة.

3. يسجل الى وزارة الداخلية والوزارات والجهات الأخرى المعنية الحرص على التنظيم والتنسيق الجيد للعملية الانتخابية والاحاطة بكافة التفاصيل اللوجستية التي سهلت الإجراءات في يوم الاقتراع.

4. اعتماد سن الـ 30 للترشح و21 سنة للاقتراع يحرم فئة كبيرة من الشباب من حقهم في المشاركة في الشأن العام من خلال الترشح والانتخاب.

5. غياب إطار قانوني يحدد سقف واضح للإنفاق الانتخابي والدعاية الانتخابية مما يؤثر على مبدأي العدالة وتكافؤ الفرص بين المرشحين.

6. قانون الانتخابات الذي نظمت على أساسه الانتخابات التشريعية لا يشير الى حق المجتمع المدني بمراقبة الانتخابات، ورغم ذلك سهلت الجهات المعنية حصول فرق المراقبة على التصاريح اللازمة لذلك.

7. جاءت مشاركة المرأة في الانتخابات ضعيفة (أي ان 22 مرشحة من أصل 305 مرشحين) وهو ما يستوجب سن تشريعات أو إجراءات لضمان تمثيل المرأة وتعزيز مشاركتها السياسية.

خامساً: التوصيات

انطلاقاً من المبادئ والمعايير الدولية لحرية ونزاهة الإنتخابات التي تتبنّاها الشبكة العربية لديمقراطية الإنتخابات، وانطلاقاً من الاستنتاجات التي توصلت اليها البعثة واللقاءات التي عقدتها مع الأطراف المعنية، نوصي بما يلي:

1. تنظيم العمل السياسي من خلال إقرار قانون للأحزاب انسجاماً مع الحقوق المدنية والسياسية.

2. العمل على استحداث هيئة مستقلة ودائمة للانتخابات تتولّى وإدارة العملية الانتخابية وتنظيمها والإشراف عليها.

3. منح المواطنين الكويتيين المقيمين خارج الكويت الحق في الاقتراع،

4. ضرورة وجود نص قانوني يضمن حق مشاركة المجتمع المدني المحلي والمؤسسات التي تهتم بالديمقراطية والإنتخابات في عملية مراقبة الإنتخابات حسب المعايير الدولية لحرية ونزاهة وشفافية الإنتخابات.

5. ضرورة سن تشريع لتحديد سقف أعلى للإنفاق الإنتخابي وضبط تمويل الحملات الإنتخابية للمرشحين، على أن يأخذ التشريع بالإعتبار عدد الناخبين المسجلين في الدائرة ووضع آليات للرقابة على تمويل الحملات الإنتخابية والصرف.

6. وضع تشريعات لضبط الإعلام الانتخابي، تتيح فرص التنافس المتكافئ بين جميع المرشحين.

7. تعزيز مشاركة الشباب في العملية الإنتخابية من خلال خفض سن الإقتراع الى 18 سنة وسن الترشح الى 25 سنة.

8. العمل على تعزيز تمثيل المرأة في الانتخابات عبر اعتماد اليات تضمن وصولها الى مجلس الامة.

الكويت في 30 ايلول/سبتمبر 2022